ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

البناء العارض في الأسماء

د .معمر مصطفى محمد خليفة*
كلية الآداب والعلوم ، مسلاته ، جامعة المرقب ، ليبيا
moamerhlafa@gmail.com
https://orcid.org/0009000268798605
تاريخ الارسال 2026/6/12م تاريخ القبول 2026/8/2م

The Accidental Construction in Nouns

Moammar Mustafa Mohammad Halifa
Elmergib University – Faculty of Arts and Sciences, Msallata
https://orcid.org/0009000268798605

:Abstract
This research paper, titled "Accidental Invariability in Nouns," presents a foundational study on the phenomenon of syntactic and semantic transformation of declinable nouns into a state of temporary indeclinability (binā') in Arabic grammar.
The research begins with an introduction clarifying the relationship between declension (i'rāb) and indeclinability (binā') and their roles in distinguishing successive grammatical meanings. It then moves to the first section, which defines the concept of indeclinability linguistically and idiomatically, reviewing its causes and motives—most notably, implying the meaning of an underlying particle or addressing an incidental pragmatic intent in speech.
In the second section, the research details the specific instances of accidental indeclinability, which are categorized into four main chapters:
Singular proper nouns and intended indefinite nouns in the vocative case (al-munādā.(
Singular nouns following the absolute negation particle (lā nafyah lil-jins.(
Adverbs cut off from annexation (iḍāfah) in form but not in meaning.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Compound numbers and compound adverbs.
The study concludes by highlighting the flexibility and precision of the Arabic grammatical system, explaining that this incidental indeclinability alters the overt vowel mark of a word to convey a temporary meaning, without nullifying the noun's underlying grammatical position or revoking its syntactic function within the sentence structure.

الملخـــــص:

يتناول هذا البحث الموسوم بـ "البناء العارض في الأسماء" دراسةً تأصيلية لظاهرة التحول التركيبي والدلالي للأسماء المعربة إلى حالة البناء المؤقت في النحو العربي. وينطلق البحث من التمهيد لتوضيح العلاقة بين الإعراب والبناء ودورهما في تمييز المعاني النحوية المتعاقبة، ليصل إلى المبحث الأول الذي يحدد مفهوم البناء لغة واصطلاحاً ويستعرض علله وأسبابه، وأبرزها: تضمن معنى الحرف المقدر أو القصد الطارئ بالخطاب، وفي المبحث الثاني يُفصّل البحث مواضع البناء العارض المنحصرة في أربعة أبواب رئيسة، وهي: المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة، واسم لا النافية للجنس المفرد، والظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، إضافة إلى الأعداد والظروف المركبة. ويخلص البحث إلى إبراز مرونة النظام النحوي العربي ودقته، موضحاً أن هذا البناء الطارئ يغير حركة اللفظ الظاهرة لتأدية معنى طارئ دون أن يلغي الموقع الإعرابي الأصلي للاسم أو يُسقط محلّه في التركيب.

الكلمات المفتاحية: البناء، الطارئ، التضمين، التركيب، الإضافة.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنّ اللسان العربي يمتاز بنظامٍ نحويٍّ دقيق يُفصح عن المعاني ويبيّن المقاصد، وتُعدّ مسألة (الإعراب والبناء) من أمهات المباحث التي أعمل فيها النحاةُ عقولهم، واستفرغوا فيها وسعهم. والأصلُ المتقرر في باب الأسماء هو الإعراب، ولا تخرج الأسماء عن هذا الأصل الأصيل إلى البناء إلا لعلةٍ موجبة أو شبَهٍ محقق؛ ومن هنا انقسم البناء في الأسماء إلى قسمين: بناءٌ لازمٌ يقع في أصل وضع الكلمة ولا يفارقها، وبناءٌ عارضٌ يطرأ على الاسم المعرب لشرطٍ أو تركيبٍ أو موقعٍ نحويّ مخصوص، فإذا زال ذلك السبب عاد الاسم إلى أصله من الإعراب.

وتتجلى أهمية هذا البحث المسمى: (البناء العارض في الأسماء) في الكشف عن تلك الظاهرة النحوية الفريدة؛ حيث تتصرف الأسماء المعربة وتنتقل مؤقتًا إلى سلك المبنيّات لوجود دواع نحوية طارئة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لضبط مفهوم هذا البناء، وتتبع أسبابه وعلله، وحصر أبوابه ومواقعه في كلام العرب.

وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية أن ينتظم هذا البحث في تمهيد ومبحثين، يجري تفصيلها على النحو الآتي:

التمهيد: وتناولتُ فيه مدخلًا عامًا عن المعرب والمبني وما يكتنفه من أحكام، مقترنًا بالحديث عن البناء بصفة عامة في اللسان العربي، ليكون توطئة تأسيسية تمهد لفهم الأحكام الاستثنائية الطارئة في الأسماء.

المبحث الأول: وجاء بعنوان (البناء العارض في الأسماء: مفهومه وأسبابه)، وقد اشتمل على جزأين رئيسين:

التعريف بالبناء العارض لغةً واصطلاحًا، وبيان الأسباب النحوية والعلل التي من أجلها سُمّي هذا البناء (عارضًا) دون غيره.

المبحث الثاني: (مواضع البناء العارض في الأسماء)، وقد انقسم إلى مطالب تدرس مواضع هذا البناء بالتفصيل:

المطلب الأول: المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة، وما يطرأ عليهما من بناء على ما يُرفعان به.

المطلب الثاني: اسم (لا) النافية للجنس (في حالة إفراده)، وحدود بنائه على ما يُنصب به.

المطلب الثالث: الظروف والمركبات وغيرها، وما يلحق بها من أسماء يُعرض لها البناء لتركيبٍ أو قطعٍ عن الإضافة لفظًا.

وقد اتبّعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء المسائل النحوية من مصادرها الأصيلة، وتتبع أقوال الأئمة والشواهد، وتحليل علل الاسم المعرب ليصير مبنيًا بناءً عارضًا.

ومن دواعي دراسة هذا الموضوع: (البناء العارض في الأسماء) جمع الشتات النحوي في إطار موضوعي موحّد، حيث إنَّ مسائل البناء العارض مُفرَّقة في أبواب نحوية متعددة من مصنفات التراث كـ(باب النداء، وباب (لا) النافية للجنس، وباب الظروف، والأعداد المركبة)؛ وجاءت هذه الدراسة لجمع شتات هذه المسائل وتصنيفها تحت نظرية نحوية واحدة تدرس الظاهرة في كليّتها وتكاملها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تأصيل المفهوم وتحديده بضبط تعريف (البناء العارض) في الأسماء لغةً واصطلاحًا، وتجلية الفروق الجوهرية التي تميزه عن البناء اللازم والإعراب الأصلي، وتهدف للكشف عن العلل والأسباب النحوية، ومناقشة الأسباب والموجبات التي تُخرج الاسم المعرب عن أصله إلى البناء الطارئ، وتتَبُّع تعليلات النحاة وفلسفتهم في هذا التحول الإعرابي، ومن أهدافها إبراز العلاقة بين المعنى والتركيب بإظهار مدى تأثر الحكم النحوي (الإعراب والبناء) بالقصد الدلالي، والسياق التركيبي للكلمة، كـ(التقييد والتعيين في النكرة المقصودة).

التمهيد:

للدخول في موضوع البحث (البناء) لا بد لنا من أن نعرّج على المعرب والمبني بصفة عامة؛ فالكلمة العربية لا تخلو من أن تكون معربة أو مبنية؛ وكل ذلك يدور حول ما يعتور الكلمة من معان وعدمه.

فـ" الاسم، أي: الاسم الواحد والصيغة الواحدة قد يعتوره معانٍ مختلفة، يعني يطرأ على الاسم الواحد معانٍ مختلفة، هذه المعاني لا يميز بعضها عن بعض إلا الإعراب، حينئذ صار الإعراب أصلاً في الاسم، وهذه المعاني المعتورة تكون في مثال واحد."[1]

فلو قلت: ما أحسن زيد، دون إعراب، لاحتمل لفظ (زيد) أن يكون فاعلا و(ما) نافية، أو يكون مفعولا و(ما) تعجبية، أو يكون مضافا إليه و(ما) استفهامية؛ فلفظ (زيد) على صيغة واحد وفي تركيب واحد، وقد تعاقبت عليه المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة، وهذه المعاني لا يميزها إلا الإعراب، فجعل للفاعلية الضمة وللمفعولية الفتحة وللإضافة الكسرة ، وهكذا.

وهذه العلة نجدها في بعض أحوال الفعل المضارع، والقاعدة تقول: إذا أشبه الشيءُ الشيءَ الآخر أخذ حكمه؛ فلو نظرنا إلى المثال المشهور: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) نجد أن الفعل المضارع (تشرب) على صيغة واحدة وفي تركيب واحد، وقد تواردت عليه المعاني المختلفة التي لا يميزها إلا الإعراب، فهو مجزوم بـ(لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وهذا الإعراب يعني: كلٌّ مِنْ أَكْلِ السمك وشرب اللبن منهي عنه لذاته، ويكون منصوبا باعتبار أن الواو تفيد المعية، ويكون الفعل المضارع بعدها منصوبا بـ(أن) مضمرة وجوبا، وهي تدل على المصاحبة؛ فالمعنى: لا تأكل السمك مع شرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما لكن كُلِ السمك مفردا، واشْربِ اللبن مفردا، فالنهي هنا مسلط على الجمع بينهما فقط دون إفراد كل واحد منهما على

حدة، ويكون مرفوعا؛ إذا اعتبرنا أن الواو استئنافية ورافع الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم باعتبار أنه كلام جديد مستأنف، فالمعنى: لا تأكل السمك ولك أن تشرب اللبن مطلقا، فتسلط النهي على السمك دون اللبن.

والحروف كلها مبنية، ولم يستثن منها حرف البتة؛ وذلك لعدم توارد المعاني المختلفة التركيبية عليها، فالحرف لا يسند ولا يسند إليه، ولا يخبر به ولا يخبر عنه، بل معناه يكون في غيره.[2]

وقد يقال أن الحروف يعتورها بعض المعاني في التركيب، مثل: الظرفية والسببية وغيرهما فيرد عليه بأن " هذه المعاني الجزئية تَعْتَور الحرف، وتتعاقب عليه، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التي تتضمنها الجملة."[3] فلو نظرنا إلى كلمة (زيد)، و(يشرب)، و(الواو) في المثالين السابقين لوجدنا أن الكلمة الأولى والثانية يتغير آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها؛ وذلك لتغير المعنى، أما عن الكلمة الثالثة لم يتغير آخرها وإنما بقي على علامة واحدة، هذا ما عُرِفَ في كتب النحو بالمعرب والمبني، وقد عرف الأنباري (المعرب) في كتابه أسرار العربية، فقال: " هو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظا أو تقديرا، وهو على ضربين: اسم متمكن وفعل مضارع، فالاسم المتمكن: ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه، والفعل المضارع: ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والياء... وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو: ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه، فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع."[4]

والإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال والحروف فرع في الأسماء؛ وإنما بنيت الأسماء لأنها أشبهت الحروف أو تضمنت معناها، قال ابن مالك[5]:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي * لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي**
كالشَّبَهِ الْوَضْعِيّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا * والمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا**
وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا * تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أَصّلا**
وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كأَرْضٍ وَسُمَا**
وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا * وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا**
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ * نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ**

المبحث الأول ـ مفهوم البناء العارض، وأسبابه :

المطلب الأول ـ تعريف البناء: لغة، واصطلاحاً.

حده لغة: البناء: نقيض الهدم، وجذره: بنى يبني بنيا وبناء، وبنيانا وبنية وبناية، والجمع: أبنية، وأبنيات جمع الجمع.[6]

فمعناه يدور حول وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت، وقد يَرِدُ لفظُ البناءِ ويُرَادُ معناه الحقيقيُّ، فيقال: بنى الرجلُ دارَهُ، أي: أقامَ جدارَهَا، وبنى الصّيّادُ السفينةَ، صَنَعَهَا، وقد يُطْلَقُ ويرادُ منه معنى مجازيًا، يدورُ حولَ التأسيسِ والتنميةِ، فيقالُ: بنى مجده، أي: اجتهد حتى وصل لدرجة عالية في مجاله، ويقال: بنى بزوجتِهِ، وبنى عليها، أي: عقد عليها، ودخلَ بها، ومِنْ ذلكَ: هذه المؤسسةُ تبني الرجالَ، أي: تؤسسُهم[7]، قال الشاعرُ[8]:

يَبْنِي الرّجَالَ وَغَيْرُهُ يَبْنِي الْقُرَى * شَتّانَ بَيْنَ قُرى وَبَيْنَ رِجَالِ**

وحده اصطلاحًا:

هو لزوم آخر الكلمة هيئةً واحدةً، من حركة أو سكون، وعدم تغيُّره بتغيُّر العوامل الداخلة عليها، سواء كان هذا اللزوم ظاهرًا في اللفظ أو مقدرًا، بخلاف الإعراب الذي تتبدل فيه أواخر الكلمات بحسب اختلاف العوامل.

وقد قرر النحاة أن البناء هو الأصل في الحروف، والأصل في معظم الأفعال، وأما الأسماء فالأصل فيها الإعراب، ولا يُبنى منها إلا ما وُجد فيه سبب يقتضي البناء، كالشبه بالحروف أو غيره من الأسباب التي ذكرها النحاة.

وهذا المعنى هو الذي تدور عليه عبارات أئمة النحو، كابن جني، وابن مالك، وابن هشام، وأبي حيان، والرضي، وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير.[9]

فقد عرفه ابن مالك في تسهيله بأنه:" ما جِيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو اتباعا، أو نقلا، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء. "[10]

وبعد تعريف البناء لغة واصطلاحا لا بد من التعريج على كلمة (العارض)، فالمقصود بها: الشيء الطارئ الزائل الذي ليس من أصل الذات؛ فالعارض لغة: هو الأمر الذي يطرأ على الشيء بعد استقراره، من غير أن يكون داخلا في حقيقته أو من صفاته الأصلية الملازمة له، سواء كان مرضا أو مانعا أو غير ذلك؛ وهذا يناسب العنوان: "البناء العارض في الأسماء" لأن المقصود بالبناء

العارض أنه طارئ على الاسم، ليس من خصائصه الأصلية ، وإنما نشأ بسبب اقتضاه، فإذا انتفى السبب عاد الاسم إلى أصله من الإعراب.[11]

المطلب الثاني ـ أسباب البناء العارض في الأسماء:

أسباب البناء العارض في الأسماء (الأسماء المتمكنة المعربة في أصل وضعها) في ورود علّةٍ طارئة تُخرج الاسم عن أصله (الإعراب)، وتمنع تعاقب الحركات الإعرابية عليه. وقد حصر المحققون من النحاة هذه الأسباب، والعلل التركيبية، والمعنوية في أربع علل رئيسة:

العلة الأولى: تضمن معنى الحرف.

تطرأ هذه العلة عندما يدخل الاسم المعرب في تركيب خاص يتضمن معنى حرفٍ مقدر لم يظهر في اللفظ، كتضمن معنى حرف العطف، ويكون ذلك في الأعداد المركبة من (أحد عشر إلى تسعة عشر) "؛ لأن الأصل في أحد عشر أحد وعشر، فلما حذفت واو العطف ضُمِنَا معنى حرف العطف، فلما تَضَمّنَا معنى الحرف وجب أن يبنيا، وبُنِيَا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات."[12]

ومن تضمين معنى الحرف بناء اسم (لا) المفرد (غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف)، حيث تضمن معنى الحرف على تقدير (مِنْ) الاستغراقية. فالأصل في جملة: لا رجلَ في الدار هو: لا مِنْ رجلٍ في الدار؛ وذلك لأنها واقعة في جواب سؤال مقدر: هل من رجلٍ في الدار؟، حيث لما حُذِفت (مِنْ) لَفْظاً وبَقِي معناها، وهو استغراق النفي لنفي الجنس كله لا الفرد فقط- أُشْرِبَ الاسمُ معنى هذا الحرف المحذوف، وتَضمين معنى الحرفِ موجبٌ للبناء قياسا، وكذلك التركيب مع (لا) فصارت كاسم واحد، حيث امتزجت (لا) مع الاسم النكرة بعدها فصارا بمثابة كلمة واحدة على حدّ تركيب الأعداد، مثل: خمسةَ عشرَ، والدليل على أن التركيب هو السبب: زوال البناء عند زوال التركيب؛ فإذا فُصِل بين (لا) واسمها بفاصل زال التركيب ورجع الاسم إلى الإعراب (الرفع) لزوال الموجِب، كما في قوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾. وقد اختير الفتح دون غيره للخِفّة، فالفتحة أخفّ الحركات؛ ولأن التركيب أورث طولاً وثقلاً في الكلمة (لأن الكلمتين صارتا ككلمة واحدة طويلة) اختاروا الحركة الأخف لرفع الثقل.[13]

وكذلك الأمر فيما ركب من الأحوال والظروف، فهي أسماءٌ رُكّبت تركيباً مزجياً فصارت مع الجزأين ككلمة واحدة، وتُبنى على الفتح طَلَباً للخِفّة لِما فيها من تضمين

معنى الحرف المحذوف (عاطفاً كالواو في نحو: صباحَ مساءَ، أو جارّاً كـ(في) نحو: بيتَ بيتَ)، ويكون التركيبُ بمجموعه في محل نصبٍ على الظرفية أو الحالية، والتقدير: في صباحٍ ومساءٍ، من بيتٍ إلى بيتٍ.[14]

العلة الثانية ـ القصد والتنزل منزلة المضمر:

تطرأ عندما ينتقل الاسم من أصل شيوعه وعمومه إلى القصد والإقبال التام داخل التركيب الندائي، المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، نحو: يا زَيْدُ، يا رَجُلُ. الشبه بالمضمر بالتعيين والإقبال الحاضر، صار الاسم المحدَّد شبيهاً بضمير الكاف في الخطاب (أُناديك)، والضمائر مبنية أصالةً. وقيل لتضمن المنادى معنى كاف الخطاب المقدرة الموجهة للمخاطب الشاخص.[15]

العلة الثالثةـ القطع عن الإضافة لفظاً مع نية المعنى:

تختص هذه العلة بالألفاظ والظروف التي يكون أصل استعمالها مضافًا إلى ما يوضح معناها ويخصصه، فإذا حُذف المضاف إليه لفظًا مع بقاء نيته في التقدير تغيّر حكمها الإعرابي؛ لأنها فقدت ما كانت تستند إليه في اللفظ، مع استمرار تعلق معناها بالمضاف إليه المحذوف. ومن أشهر الألفاظ الداخلة في هذه العلة: قبل، بعد، أول، دون، غير، وما جرى مجراها من أسماء الغايات والظروف. فقد رأى النحاة أن هذه الألفاظ ملازمة للإضافة في أصل وضعها؛ إذ لا يكتمل معناها إلا بالمضاف إليه. فإذا حُذف المضاف إليه مع بقاء نيته، بقيت الألفاظ مفتقرة إليه معنًى، وإن انقطع اتصالها به لفظًا، فشابهت الحروف في شدة الافتقار إلى غيرها، ولذلك بُنيت على الضم، وجُعل الضم علامةً على أن الإضافة ما زالت مقدرة في المعنى، وإن كانت محذوفة في اللفظ.[16]

العلة الرابعة: المجاورة والإضافة إلى المبني.

قد يطرأ البناء على بعض الأسماء المعربة إذا أضيفت إلى اسم مبني أو إلى جملة، ولا سيما الظروف المبهمة، فتنتقل من الإعراب إلى البناء انتقالًا عارضًا. وقد علل النحاة ذلك بأن الإضافة إلى المبني تُكسب المضاف شبهًا بالمبنيات؛ إذ يصير مرتبطًا بها ارتباطًا وثيقًا، فيضعف تمكنه في باب الإعراب، فيلزم صورة واحدة. ومن أشهر ما يمثل لذلك الظروف المبهمة، كـ حين، ويوم، ووقت، وساعة، إذا أضيفت إلى الجمل، نحو قوله تعالى: (هَـذَا يَـوْمُ يَنْفَـعُ الصَّـادِقِينَ صِـدْقُهُمْ) [سورة المائدة، 119]، وقوله تعالى:(يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) [سورة غافر، 16] فقد ذهب فريق من النحاة إلى أن (يوم

في نحو هذه التراكيب مبني لإضافته إلى الجملة، وإن كان آخرون يجيزون فيه الإعراب، مما يدل على أن البناء هنا عارض لا أصيل[17].

المبحث الثاني ـ مواضع البناء العارض في الأسماء:

المطلب الأول ـ المنادى (المفرد العلم)، والنكرة المقصودة.

أولاً ـ المنادى (المفرد العلم).

يُعدّ باب النداء في النحو العربي من أمتع الأبواب التي تلتقي فيها دقة الإعراب بأسرار البلاغة؛ ومسألة "البناء العارض" تجسد كيف يتحول الاسم المُعرب في أصله إلى اسم مبنيّ لعلّة طارئة فرضتها حالة النداء والمواجهة، ومن بين ذلك: المنادي (المفرد العلم)، والمقصود بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً، ولا شبهاً بالمضاف حتى لو كان مثنى أو جمعاً.

وحكمه الإعرابي: يُبنى على ما يُرفع به في محلّ نصب بالنداء (أي: يبنى على الضمة، أو الألف في المثنى، أو الواو في جمع المذكر السالم)[18]، وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنيا قبل النداء فإنه يبني على ضمة مقدرة؛ كل ذلك أجمله ابن مالك في بيتين فقا [19]:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا**
وَانْوِ انضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا * وْلْيُجْرَ مُجْرَى ذِيْ بِنَاءٍ جُدِّدَا**

وقد علل صاحب أسرار العربية بناءه على الضم، فقال: " بني على الضم لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها أشبه (قبل، وبعد) فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم ."[20]

الشواهد والتأصيل من القرآن الكريم:

قال تعالى: (قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا) [سورة هود، 48] ، الإعراب: يا نُوحُ : يا: أداة نداء، نوح: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

قال تعالى: (يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) [سورة هود، 76]، الإعراب: يا إبراهيم: يا: أداة نداء، وإبراهيم: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

قال تعالى: (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّة) [سورة مريم، 12]، الإعراب: يا يَحْيَى: يا: أداة نداء، ويحيى: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر للتعذر في محل نصب .

الشواهد والتأصيل من الشعر العربي:

قال امرؤ القيس[21]:

أَفاطِمُ مَهْلاً بعضَ هذا التَّدلُّلِ * وإن كنتِ قد أزْمَعتِ صَرْمي فَأَجْمِلي**

الإعراب: أَفاطِمُ، الهمزة للاستفهام، فاطمُ : منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب بفعل مقدر، وفاطم: منادى مرخم، وأصله: أ فاطمة، حذف منه التاء.

قال جرير[22]:

أَقِلّي اللَّوْمَ عاذلَ والعتابَنْ * وقولي: إنْ أَصَبْتُ لقد أَصَابَن**

الإعراب: عاذلَ، أداة النداء محذوفة، والتقدير: يا عاذلَ، أراد: يا عاذلةُ فرخّم، أي: أقلي لومي يا عاذلةُ، وهو على لغة من ينتظر الحرف، أي: أن الفتحة على اللام في (عاذلَ) ليست علامة بناء وإنما علامة البناء على التاء المحذوفة لأجل الترخيم.

قال الفرزدق[23]:

أولئك آبائي فجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ * إذا جَمعتْنا يا جريرُ المجَامِعُ**

الإعراب: يا جرير، يا: أداة نداء، جرير: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

كان البناء في الأمثلة السابقة على ما كان يرفع به وهو الضمة، وقد يبنى على الألف نحو: يا محمدانِ: كلمة (محمدان) تُرفع بالألف في أصلها لأنها مثنى، فنقول: منادى مبني على الألف في محل نصب.

ويبنى على الواو نحو: يا محمدونَ: تُرفع بالواو في أصلها لأنها جمع مذكر سالم، فنقول: منادى مبني على الواو في محل نصب.

ولكن ماذا لو كان الاسم مبنياً من الأصل قبل أن نناديه؟ مثل: (سيبويهِ)، أو (حَذامِ)، في هذه الحالة نقدر له ضمة على آخره عند النداء، وتسمى هذه (الضمة المقدرة للنداء)، ونتعامل مع هذا الاسم المبني قديماً كأنه اسمٌ بُنيَ بناءً جديداً بسب النداء؛ وبالتالي يُراعى لفظه ومحله في التوابع كـ(الصفة، والعطف).[24]

ثانياً ـ المنادى النكرة المقصودة :

المقصود بها: اسمٌ نكرةٌ في أصله، لكنه حاز التعريف والتحديد بسبب إقبال المتكلم

وقصده لِمُخاطَبٍ بعينه. وحكمها الإعرابي: تُبنى على ما تُرفع به في محل نصب، كالضم، أو الألف، أو الواو.[25]

الشواهد والتأصيل من القرآن الكريم:

قال تعالى: (قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ) [سورة الأنبياء، 69]، الإعراب: يا نار، يا: أداة نداء، نارُ: منادى نكرة قُصدت بعينها بالخطاب الإلهي، فبُنيت على الضم في محل نصب.

قال تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي) [سورة هود، 44]، الإعراب: يا أرض، ويا سماء: نكرتان مقصودتان بُنيتا على الضم في محل نصب.

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى) **[سورة الحجرات، 13]**

الشواهد والتأصيل من الشعر العربي:

قال أبو الأسود الدؤلي [26]:

يا أَيُّها الرجلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ * هَلاَّ لنَفْسِكَ كان ذا التعليمُ**

الإعراب: (يَا): حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أَيُّ): منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف (أُنادي). (هَا): حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب.(الرَّجُلُ): بدل من (أَيُّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (المُعَلِّمُ): نعت (صفة) للرجل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أَنْتَ). (غَيْرَهُ): مفعول به لاسم الفاعل (المُعَلِّم) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف. الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. وقال آخر[27]:

يا أيها الملكُ المُقِيتُ أما ترى * ليلاً وصبحاً كيف يختلفانِ**

الإعراب: (يَا): حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أَيُّ): منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب مفعول به بفعل النداء المحذوف (أُنادي). (هَا): حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

(المَلِكُ): نعت، أو بدل لـ(أيّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (المَقِيتُ): نعت ثاني، (أو صفة للملك) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

المطلب الثاني ـ المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس :

المقصود بالمفرد هنا: هو كل ما ليس مضافًا ولا شبيهاً بالمضاف، والضابط فيه: ألا يكون اسم (لا) عاملاً في كلمة بعده، أي: لا يحتاج إلى كلمة تالية ليتم معناه، كما في المشبَّه بالمضاف. والحكم الإعرابي أن يُبنى اسم (لا) المفرد على ما يُنصَب به في الأصل، ويكون من غير تنوين. وحالات البناء تفصيلاً: البناء على الفتح: إذا كان اسماً مفرداً أو جمع تكسير، الأمثلة: لا رجلَ في الدار (اسم مفرد)، لا رجالَ فيها (جمع تكسير)، والبناء على الياء: إذا كان مثنىً أو جمع مذكر سالماً، الأمثلة: لا رجلينِ عندنا (مثنى)، لا مذمومينَ في المدرسة (جمع مذكر سالم)، والبناء على الكسرة (نيابة عن الفتحة): إذا كان جمع مؤنث سالماً، المثال: لا مذمومات محبوباتٌ، ويجوز في جمع المؤنث السالم الواقع اسماً لـ(لا) وجهان: البناء على الكسرة (نيابة عن الفتحة، وهو الأكثر)، والبناء على الفتح (مراعاةً لفتح أواخر الأسماء المبنية مع (لا) نحو: لا مجتهداتَ مذموماتٌ[28].

سنذكر أمثلة من القرآن الكريم، والشعر العربي:

أولا ـ من القرآن الكريم:

قال تعالى: (ذَٰلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ) [سورة البقرة، 2]، الإعراب: (لا): نافية للجنس تعمل عمل إنّ، (رَيْبَ): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

قال تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) [سورة البقرة، 256] الإعراب: (لا): نافية للجنس تعمل عمل إنّ، وهي حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(إِكْرَاهَ): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

قال تعالى: (قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ) [سورة الشعراء، 50]، الإعراب: (لا): نافية للجنس تعمل عمل إنّ، وهي حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(ضَيْر): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

ثانياً ـ من الشعر العربي:

قال النابغة الذبياني[29]:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم * بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ**

الإعراب: لا: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (عَيْبَ): اسم (لا) النافية للجنس، مبني على الفتح في محل نصب، (فِيهِمْ): جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) المحذوف (تقديره: حاصلٌ أو موجودٌ).
قال المتنبي[30]:

لا خيلَ عندك تُهديها ولا مالُ * فليُسعِد النُّطقُ إنْ لم يُسعد الحالُ**

الإعراب: (لا): نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، وهي حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (خيل): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، (عندك): ظرف متعلق بمحذوف خبر (لا).
قال آخر[31]:

لا سابِغات، ولا جَأْواءَ باسِلَةً * تَقِي المَنُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجالِ**

الإعراب: (لا): نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، وهي حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (سابغات): اسم لا النافية للجنس مبني على الكسر في محل نصب، " ... وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح في مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر. "[32]

المطلب الثالث ـ الظروف المقطوعة عن الإضافة.

الظروف المقطوعة عن الإضافة هي ظروف الزمان والمكان مثل: قبل، بعد، فوق، تحت، أمام، خلف، أول، دون، والجهات الست، وهذه الظروف في أصل وضعها ملازمة للإضافة، أي: لا بد أن يأتي بعدها مضاف إليه يتحدد به معناها، ولا تكون في جميع أحوالها مبنية، فقد قسّمها النحاة إلى أربع حالات إعرابية، توجد بينها حالة واحدة فقط يثبت فيها البناء العارض على الضم؛ ؛ حيث يُحذف المضاف إليه لفظاً، ويُستحضَر معناه الكلي دون لفظه المحدّد في هذه الحالة يُقطع الظرف عن الإضافة لفظاً ويُبنى على الضم في محل نصب أو جر، وأصل هذه الظروف هو الإعراب، والبناء لم يلحقها إلا لسبب عارض مؤقت، (وهو حذف المضاف إليه لفظاً مع إرادة معناه)، فمتى ما زال هذا السبب وعاد المضاف إليه مذكوراً عادت الكلمة فوراً إلى أصلها المعرب. [33]

وسنذكر أمثلة من القرآن الكريم، والشعر العربي:

أولا ـ من القرآن الكريم: قال تعالى:(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ) [سورة الروم]، الإعراب:

(مِن): حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (قَبْلُ): ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بـ (من)، وهو مقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنىً، (والتقدير: من قبلِ الغلبِ). (وَمِن بَعْدُ): الواو حرف عطف، (مِن): حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (بَعْدُ): ظرف زمان مبني على الضم في محل جر معطوف على (قبلُ).

ولا تقتصر هذه القاعدة على (قبلُ) و(بعدُ) فحسب، بل تطرد في ألفاظ أخرى إذا قُطعت عن الإضافة لفظاً مع نية المعنى: جهات الإشارة الست: (فوقُ، تحتُ، أمامُ، خلفُ، يمينُ، شمالُ)، وألفاظ غايات أخرى: (أولُ، دونُ، علُ).

ثانياً ـ من الشعر العربي:

قال امرؤ القيس[34]:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً * كجلمودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيلُ من عَلُ**

الإعراب: (مِنْ): حرف جر مبني على السكون، (عَلُ): ظرف مبني على الضم في محل جر بـ(من)؛ وذلك لقطعه عن الإضافة لفظًا مع نية المعنى.

وقال الشاعر[35]:

إذا أَنا لم أُومَنْ عليك ولم يكن * لقاؤُك إلا من وراءُ وراءُ**

الإعراب: (مِنْ): حرف جر مبني على السكون، (وَرَاءُ) الأولى: ظرف مكان مقطوع عن الإضافة لفظاً مبني على الضم في محلّ جرّ بـ(مِنْ)، والشبه جملة (مِنْ وَرَاءُ) متعلق بمحذوف خبر (يكن)، تقديره: كائناً، أو مستقر في محل نصب، (وَرَاءُ) الثانية: توكيد لفظي للأولى، مبني على الضم.

وقال آخر[36]:

لا يَحْمِلُ الفارسَ إلاَّ المَلْبُونْ * المَحْض من أَمامِه ومِنْ دُونْ**

وقد عقّب الشاطبي بعد هذا البيت، فقال: " بالسكون، والقافية- ههنا- لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم؛ لأنه في نية الإضافة، قاله الشاطبي، وتقول: جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن، والأصل: يمينك وشمالك وفوقك وتحتك."[37]

والإعراب: (مِنْ): حرف جر مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، (دُوْنُ): اسمٌ (ظرف مكان) مبني على الضم في محل جر بـ(من)؛ لأنه قُطِع عن الإضافة لفظاً ونُوِيَ معناها، والجار والمجرور معطوفان على الجار والمجرور (من أمامه).

المطلب الرابع ـ الأعداد والظروف المركبة.

تتجلّى مرونة النظام النحوي العربي في ظاهرة (التركيب البنائي)، حيث تتظافر كلمتان لتشكّلا وحدة دلالية وإعرابية واحدة متجاوزةً الأصل الإسنادي أو الإضافي، ويُعدُّ بابَا الأعداد المركبة والظروف المركبة من أظهر التطبيقات النحوية لهذه الظاهرة، إذ يتواردان على حكم إعرابي واحد هو (البناء على فتح الجزأين)، استناداً إلى علةٍ جامعة هي الشَّبَهُ بالحرف الناتج عن تضمُّن معنى حرف العطف المَقدَّر.

وسنذكر أمثلة من القرآن الكريم، والشعر العربي:

أولا ـ من القرآن الكريم:

قال تعالى: (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) [سورة يوسف، 4] الإعراب: (أَحَدَ عَشَرَ): عدد مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به.

قال تعالى: (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) [سورة المدثر، 30] الإعراب: (تِسْعَةَ عَشَرَ): عدد مركب مبني على فتح الجزأين في محل رفع مبتدأ مؤخر.

رُكِّبَت بعض الظروف تركيباً إضافياً مع الظرف (إذْ)، وحُذِفَت الجملة المضاف إليها وعوض عنها بالتنوين، فصارت كالكلمة الواحدة: قال تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [سورة الواقعة، 84]، الإعراب: (حِينَ): ظرف زمان مبني على الفتح (بناءً عارضاً) في محل نصب ظرف زمان، (إذْ): ظرف زمان مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتنوين تنوين العوض، لَحِقَ بـ(إذ) عوضاً عن جملةٍ محذوفةٍ، أصلها: حينَ إذْ بلغتِ الروحُ الحلقومَ.

ثانياً ـ من الشعر العربي:

قال الشاعر[38]:

وَمَنْ لاَ يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ * صباحَ مساءَ يَبْغوه خَبالا**

الإعراب: (صَبَاحَ مَسَاءَ): مركب ظَرفي مبني على فتح الجزأين في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل (يصرف).

وقال الآخر[39]:

نَحمِي حقيقتنا وبَعْد * ـــضُ القوم يَسقِط بين بينا**

الإعراب: (بَيْنَ بَيْنَ): مركب ظرفي مبني على فتح الجزأين في محل نصب ظرف مكان متعلّق بالفعل (يَسْقُطُ)، الألف في (بَيْنَا): حرف إطلاق روي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

وقال الآخر[40]:

آتٍ الرزقُ يومَ يومَ فأجْملْ * طَلَبا وابْغ للقيامة زادا**

الإعراب: (يَوْمَ يومَ): مركب ظَرفي مبني على فتح الجزأين في محل نصب ظرف زمان.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فبعد رحلة علمية مستفيضة في رحاب النحو العربي، وتحديدًا في موضوع (البناء العارض في الأسماء) نصل إلى محطة الختام لنستعرض موجزًا لما جرى تقصّيه، ولنسجل أهم المخرجات والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

لقد تناول هذا البحث ظاهرة دقيقة تُبرز مدى مرونة اللسان العربي وحركيته؛ حيث وقفنا على كيفية انتقال الأسماء من أصلها الركين، وهو الإعراب إلى البناء العارض، نتيجة لظروف تركيبية أو سياقات دلالية طارئة، متى ما انفكت عنها عادت الأسماء طائعة إلى أصلها الإعرابي.

وقد انتظم هذا البحث في تمهيد ومبحثين؛ حيث خُصّص التمهيد لبيان مدخلٍ عام عن أسلوب النداء والبناء بصفة عامة، ثم تناول المبحث الأول تحديد مفهوم البناء العارض لغةً واصطلاحًا والكشف عن أسبابه والعلل الداعية إليه، بينما جاء المبحث الثاني ليدرس مكونات هذا البناء ومواضعه التطبيقية في أبواب، وقد أثمرت دراسة هذا البحث عن جملة من النتائج العلمية، يُمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:

تأكيد أصالة الإعراب، حيث أنَّ الأصل المستقر في الأسماء هو الإعراب، وأنَّ البناء العارض ليس إلا حالة استثنائية مؤقتة تدور مع علّتها وجودًا وعدمًا.
انضباط العلل النحوية، حيث تتنوع أسباب البناء العارض بين تضمّن معنى الحرف (كما في النداء)، والتركيب المزجي وتنزيل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة (كما في اسم (لا)، والأعداد المركبة)، والقطع عن الإضافة لفظًا مع بقاء المعنى في النية (كما في الظروف).
التلازم بين المعنى والإعراب، فقد أثبت البحث أثر النية والقصد الدلالي في التوجيه الإعرابي؛ فالتحول من الإعراب إلى البناء في النكرة المقصودة -على سبيل المثال- كان استجابة مباشرة لقصد التعيين والتعريف.
وبناءً على ما كشفت عنه هذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:
إعادة تبويب مسائل البناء العارض، والعناية بجمع شتات المباحث الاستثنائية في النحو العربي، وتأصيلها تحت نظريات موحدة تُسهم في تيسير المادة العلمية لطلاب اللغة العربية.
التوسع في دراسة أثر القصد والدلالة؛ لفتح آفاق بحثية جديدة تتناول " العلاقة بين النية والنظم النحوي "، وتأثير ذلك في توجيه قراءات النص القرآني والشواهد الشعريّة.

بيان تضارب المصالـــح:
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش :

1- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ص 234.
2- ينظر: همع الهوامع للسيوطي 72/1، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص118، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ص235.
3- النحو الوافي لعباس حسن 1/ 76.
4- النحو الوافي لعباس حسن 1/ 76.
5- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 28/1.
6- ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادى (بنى)، ولسان العرب، لابن منظور (بنى).

[7]- ينظر: توضيح المقاصد للمرادي 296/1.
[8]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الخصائص، لابن جني 403/3، ولبعض المولدين في تاج العروس (بنى).
[9]- ينظر: اللمع في العربية لابن جني ص 10، وشرح التسهيل لابن مالك 53/1، وشرح التصريح على التوضيح 53/1، والهمع للسيوطي 64/1.
[10]- شرح التسهيل لابن مالك 53/1.
[11]- ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (عرض)، تاج العروس للزبيدي (عرض)، والنحو الوافي لعباس حسن 99/1.
[12]- أسرار العربية لابن الأنباري ص200، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري 321/1.
[13]- ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري ص223، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري ص363، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك 10/2.
[14]- ينظر: اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ 908/2، وشرح المفصل لابن يعيش152/2.
[15]- ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ، للشنقيطي ص605.
[16]- ينظر: أسرار العربية، للأنباري ص50، وشرح المفصل لابن يعيش 138/3، وشرح التصريح على التوضيح، للأزهري 721/1، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك 402/2،
[17]- ينظر: أمالي ابن الحاجب، له 825/2، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي 808/2، والنحو الوافي، لعباس حسن 301/2،
[18]- ينظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر 349/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام 12/4.
[19]- شرح ابن عقيل 258/3.
[20]- أسرار العربية، لابن الأنباري ص 102.
[21]- هذا البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص32، والزاهر في معانى كلمات الناس، للأنباري 284/1، و فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي ص237، وأمالي ابن الشجري 308/2، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ص17.
[22]- البيت من الوافر، وهو لجرير في شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى 599/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي 763/2، وخزانة الأدب، للبغدادي 330/1.
[23]- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى 824/2، وأساس البلاغة للزمخشري (جمع).
[24]- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي 1060/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 22/3.
[25]- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 21/3.
[26]- البيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي في كتاب تحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة المقدسي ص67، ولابن السماك في البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي 131/5، وبلا نسبة في شرح المفصل، لابن يعيش 363/1، و شرح شذور الذهب لابن هشام ص310.
[27]- لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي 688/2، وجمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري 168/2.
[28]- ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام ص 108، وجامع الدروس العربية، للغلاييني 332/2.

[29]- البيت من ، وهو للنابغة في الكتاب، لسيبويه 226/2، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك 132/3، وبلا نسبة حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 227/2.
[30]- البيت من البسيط، وهو للمتنبي في المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الكاتب 407، والإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ص340.
[31]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل، لابن مالك 55/1، وشرح قطر الندى، لابن هشام ص167، وهمع الهوامع، للسيوطي 528/1.
[32]- شرح تسهيل، لابن مالك 55/1.
[33]- ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك 242/3، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 72/2.
[34]- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ، وله في شرح أبيات سيبويه، للمرزبان أبو محمد السيرافي 292/2، وشرح التصريح 725/1.
[35]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل، لابن يعيش 105/3، وشرح التصريح ، للأزهري 722/1.
[36]- البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون 290/3، و شرح التصريح، للأزهري 722/1.
[37]- شرح التصريح ، للأزهري 722/1.
[38]- البيت من الوافر، لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية، لابن مالك 1698/3، همع الهوامع، للسيوطي 141/2.
[39]- البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الأبرص في اللمع في العربية، لابن جني 162، وشرح المفصل لابن يعيش 150/3.
[40]- البيت من الكامل التام ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 203/2، وهمع الهوامع للسيوطي 141/2.